Revue Economie &Management *Pages : 69-91*
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

THE ROLE OF SOLIDARITY ECONOMICS IN SOCIAL DEVELOPMENT

دور الاقتصاد التضامني في التنمية الاجتماعية

الاسم واللقب: تشوار خير الدين
أستاذ دكتور, جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان
tchokh13@yahoo.fr
***الاسم واللقب:** فاندي سهيلة خيرة
أستاذ محاضر أ, جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان
fsouhila@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 17 /03/ 2020 **تاريخ القبول:** 11/ 04/ 2020 **تاريخ النشر على الانترنت:** 08/ 05/ 2020

ABSTRACT:

L'économie solidaire joue un rôle déterminant en matière d'atténuation des dépassements sociaux, économies, politiques et culturels et ce en les comparant entre les différents pays tout en démontrant les différences existantes portant sur les certaines expériences inhérentes à l'économie sociale . C'est la raison pour laquelle, on ne peut évoquer une définition réelle et globale sur ce type d'économie. Ce dernier a connu une évolution qui a dépassé toute frontière relative aux besoins des ménages en matière d'emploi, d'une vie descente , de la protection contre tous les risques , …etc. En plus de cela, composée de différentes coopératives et d'associations, l'économie solidaire a connu, aujourd'hui, une large évolution et ce par le biais de l'apparition des services et la solidarité des gens pour affronter toute exclusion et toute marginalisation. En ce qui concerne sa composition, ce type d'économie est considéré comme l'épine dorsale des cellules assosiatives. Enfin, pour ce qui est de son intervention dans différents domaines, on peut évoquer deux champs qui caractérisent sa distinction et sa présence à savoir, le champ relatif à l'intégration socio- professionnelle des gens ayant une faible habilitation et qui ont été exclus du marché du travail et aussi, le champ des services qui constitue un espace préféré qui répond aux besoins sociaux renouvelables et une source importante pour l'emploi.

Keywords :. : l'économie solidaire, l'économie sociale, les coopératives, les associations, l'emploi, la pauvreté, le chômage

ملخص: يكمن دور الاقتصاد التضامني في التقليص من التجاوزات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية مقارنة بين الدول في ما بينها وإبراز الاختلافات القائمة بين تجارب الاقتصاد الاجتماعي بحسب البلدان. ولذا لا يمكن الحديث عن تعريف نهائي أو شامل عن الاقتصاد التضامني بحيث أن هذا النوع من الاقتصاد تطورت حدوده وذلك تبعا لحاجات الأفراد في مجال الشغل وحسن العيش والحماية من الأخطار، ...إلخ، الناشئة عن تحولات النظام السوسيو- اقتصادي. وعلاوة على هذا، فإن الاقتصاد التضامني المتضمن للتعاونيات والتعاضديات والجمعيات عرف اليوم تطورا موسعا وذلك بظهور خدمات القرب والتضامن من أجل مواجهة الإقصاء والتهميش. أمّا على مستوى مكوناته، يعتبر بمثابة المكوّن الجمعوي داخل الاقتصاد الاجتماعي. في حين،في ما يخص تدخله في شتى المجالات ، فهناك حقلان أساسيان يتميز بهما الاقتصاد الاجتماعي وبحضور قوي وهما: حقل المبادرات الهادفة إلى الإدماج السوسيو- مهني للأشخاص دوي التأهيل الضعيف الذين أقصوا من سوق الشغل وكذلك حقل خدمات القرب، التي تعتبر في الوقت نفسه، فضاءً مفضلًا من أجل الاستجابة للحاجات الاجتماعية المتجددة، وكمنجم مهمّ للتشغيل.

الكلمات الرئيسية: الاقتصاد التضامني، الاقتصاد الاجتماعي، التعاونيات، الجمعيات، الشغل، الفقر، البطالة.

*المؤلف المراسل

Revue Economie &Management *Pages : 69-91*
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

1. مقدمة:

إن الاقتصاد التضامني (أوالاجتماعي)[1] يلعب دورا هاما في تقليص التفاوتات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، ويسمح قياس كذلك ، وفق منهجية متماثلة، بمقارنة البلدان في ما بينها، وإبراز الاختلافات القائمة بين تجارب الاقتصاد الاجتماعي بحسب البلدان، خصوصاً أن المحاسبة الوطنية ما تزال عاجزة عن إعطاء معلومات منسجمة، ومنتظمة، وقابلة للمقارنة حول هذا النمط من التنظيمات، ما يحكم عليها بأن تظل غير مرئية. سلطة مضادة للعولمة مع ذلك، لا يمكن الحديث عن تعريف نهائي وثابت لحقل الاقتصاد التضامني، إذ تتطور حدود هذا النوع من الاقتصاد''تبعاً لحاجات الأفراد في مجالات الشغل، وحسن العيش، والحماية من الأخطار..إلخ، والناشئة عن تحولات النظام السيوسيو- اقصادي، والتطلعات ذات الطبيعة السياسية (الاستقلالية، التضامن، الديمقراطية Bernard Gomel (2006).هكذا، وعلاوة على الاقتصاد التضامني المتضمّن للتعاونيات والتعاضديات والجمعيات، يشهد التصوّر الموسَّع لهذا الاقتصاد اليوم، ظهور خدمات القرب والتضامن من أجل مواجهة الإقصاء والتهميش، والتي تشمل مختلف تنظيمات الإدماج، وجمعيات الأحياء..إلخ. وعلى مستوى مكوناته، يمثل المكون الجمعوي داخل الاقتصاد الاجتماعي، في الوقت نفسه المكوّن الأكثر أهمية والأكثر صعوبة على الإدراك. أما على مستوى مجالات تدخله، فهناك حقلان أساسيان يتميز فيهما الاقتصاد الاجتماعي بحضور قوي، هما: حقل المبادرات الهادفة إلى الإدماج السوسيو- مهني للأشخاص ذوي التأهيل الضعيف أو الذين، ولأسباب أخرى، أُقصوا من سوق الشغل من جهة، وهناك من جهة أخرى، حقل خدمات القرب، التي تعتبر في الوقت نفسه، فضاءً مفضلًا من أجل الاستجابة للحاجات الاجتماعية المتجددة، وكمنجم مهمّ للتشغيل (Jacques Defourny 2001)). مع ذلك، فالحديث عن الجمعيات، باعتبارها مكوّناً للاقتصاد الاجتماعي، قد تنطوي على تناقضات، أولًا من خلال الحديث عن أجراء داخل تنظيم قائم على مبدأ اللا ربحية، وثانيا من خلال المطالبة بالدعم والتمويل العمومي أو الأجنبي، والإعفاءات الضريبية، باسم خدمة المنفعة الاجتماعية وممارسة نشاط لا يستهدف الربح، في مقابل ممارسة أنشطة تجارية (بيع منتجات وخدمات). فهذه التنظيمات، باعتبارها فاعلًا أو اختياراً سوسيو- اقتصادي، إلى جانب القطاع الخاص الكلاسيكي والقطاع العام، تمثل سلطة مضادة لقوى العولمة، وتلعب دوراً مهماً Jaouad, 2003 Ait Haddout et Mohamed في عدة جوانب منها الثقافية والاقتصادية ،الاجتماعية .ويعتبر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي مرادفاً لمفهوميْ القطاع الثالث والاقتصاد اللاربحي، اللذين يحيلان على التنظيمات التي لا تستهدف الربح.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية : ما مدى أهمية الاقتصاد التضامني في تعزيز التنمية الاقتصادية؟ من خلال هذا المقال سوف نبين في المبحث الأول ما المقصود من كل من الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي وكذلك بعض المفاهيم حول التنمية الاقتصادية. أما المبحث الثاني سوف نخصصه للدور الذي يلعبه الاقتصاد التضامني في تعزيز التنمية الاجتماعية مع التعرض إلى تبيان دور الزكاة والوقف في التكافل الاجتماعي.

2. ماهية الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية:

ما يزال مفهوم ''الاقتصاد الاجتماعي''، لأسباب عدة، شبه الغائب قبل الستينيات، مجهولاً إلى حدّ ما، التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فإن الاقتصاد التضامني يحاول أيضاً، ومن خلال تنظيماته، التي تعدّ من مكونات المجتمع المدني، نسج روابط

الهادي ولد بو، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية في موريطانيا، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية،2014، ص. 78 وما بعدها.

تكامل وشراكة مع الدولة، مسهما مفي إضفاء قيمة على الموارد المحلية البشرية والمادية، لأجل إحداث أنشطة ومشروعات،وإيجاد فرص عمل، وتقديم خدمات متفرقة. فما هي الفوارق إذاً بين نوعي الاقتصاد هذين؟ وهل يمكن أن يشكلا مفهوماً اقتصادوياً واحداً؟

1.2 عموميات حول الاقتصاد التضامني :

يحمل هذا المطلب في مضمونه فرعين، فالفرع الأول نخصصه للنظرة التاريخية لمصطلح الاقتصاد التضامني. أما الثاني ن سوف نبين فيه بعض التعاريف لهذا المصطلح.

1.1.2 نبذة تاريخية عن ظهور مصطلح الاقتصاد التضامني

تأخذ أشكال الاقتصاد الاجتماعي économie sociale تسميات مختلفة، تبعاً لاختلاف مناطق العالم. فهي تسمى ''حركة شعبية'' في أميركا اللاتينية، و''حركة جماعية'' في أمريكا الشمالية،و''خدمات تضامنية'' في أوروبا..إلخ. وعلى الرغم من الاختلافات القائمة بين مختلف هذه الأشكال من الاقتصاد الاجتماعي، فهي تشترك في بعض السمات، لعل أبرزها ما يتعلق بحيثيات نشأتها، إذ أن ظهور حقل ''الاقتصاد الاجتماعي'' غير مفصول عن ارتفاع نسبة البطالة، وتزايد حدة الإقصاء الإجتماعي، وتزايد الفقر أو العجز العمومي خلال العقود الأخيرة، وما ترتب عن ذلك من مراجعة عميقة لدور الدولة في غالبية البلدان الصناعية. فهذه العوامل، شجّعت على ظهور العديد من المبادرات المدنية ذات الطبيعة الجمعوية، والتعاونية، والتعاضدية، وغيرها، باعتبارها تمثل استكمالا للعمل المباشر الذي يقوم به الفاعلون الآخرون، وخصوصاً السلطات العمومية .(Jacques Defourny,2001) لكن أصول مفهوم الاقتصاد الاجتماعي تحيل على واقع التنظيمات الجمعوية والتضامنية، التي نشأت في القرن التاسع عشر، كردّ فعل على الاختلالات الناتجة عن انتشار الرأسمالية الصناعية. فالتنظيمات المؤسَّسة على التضامن والتعاون، شكلت الإرهاصات الأولى لنشأة الاقتصاد الاجتماعي[2]، بالنظر إلى أنها تضع مسافة بينها وبين الطرائق الكلاسيكية للإنتاج التجاري، الذي يستهدف الربح، وأيضاً تجاه تدخل السلطات العمومية. وفي منعطف القرن العشرين، تمّ الاعتراف بها، في إطار أنظمة قانونية خاصة (جمعيات، تعاونيات، تعاضديات) تحدّد بدقة طريقة سيرها، ودرجة إدماج النشاط في الإنتاج التجاري، وموقع المنخرط في العلاقة مع النشاط (Mertens Sybille,) تعود ''أبوة'' مفهوم الاقتصاد الاجتماعي الحالي إلى الباحثين الفرنسيين، الذين منذ العام 1977، أعادوا اكتشاف المفهوم واستعملوه من أجل الإشارة إلى مجموع التنظيمات المشكلة من الجمعيات، والتعاونيات والتعاضديات. ومنذئذ، بدأ المفهوم يكتسب لاعتراف المؤسساتي بهدف الإشارة إلى القطاع الثالث، ليس في فرنسا فقط ، وإنما في بلجيكا، وإسبانيا، والبرتغال، وبشكل أقل في إيطاليا والسويد. ويكتسي مفهوم ''الاقتصاد الاجتماعي'' أهمية كبيرة اليوم، يعكسها العدد الهائل من الأبحاث والدراسات المخصّصة له في بلدان الشمال، كما في الجنوب، والتي يتضاعف عددها مع مرور الأيام، بفعل الطلب الاجتماعي المتزايد. هذا في الوقت الذي كان المفهوم شبه غائب قبل الستينيات من القرن الماضي. لكن مع ذلك، ما يزال هذا المفهوم مجهولاً، إلى حدّ ما، ويكتنفه الغموض، بفعل غياب أطر مفاهيمية مقبولة ومعطيات إحصائية دقيقة، وبفعل غياب إجماع حوله بين الباحثين. ولو أن هناك محاولات حثيثة من أجل معرفة هذا الحقل الاقتصادي الذي يمثله، بخاصة من وجهة نظر اقتصادية. وفي هذا الإطار، نشير إلى إسهامات الباحثة إديث أرشمبو، التي تروم قياس إسهام الاقتصادي الاجتماعي في الاقتصاد الوطني (Edith Archambault, 2004)، لاعتبارات، أهمها أن هذا القياس يمثل وسيلة أساسية من أجل التعريف بالاقتصاد الاجتماعي لدى السلطات العمومية، ولدى الإنسان العادي في مجتمعاتنا الراهنة، التي تسود فيها لغة الأرقام، والتي يعتبر فيها كلّ ما هو غير قابل للحساب، لا قيمة له. إضافة إلى أن هذا القياس يسهم في رسم حدود حقل الاقتصاد الاجتماعي بوضوح، تحديد طبيعة التنظيمات التي تشكله، وتلك التي لا تندرج من ضمنه، وإبراز المعايير المعتمدة في ذلك. كما أن قياس الاقتصاد الاجتماعي يسمح بالوقوف على طبيعة تأثيرها على الاقتصاد الوطني على مستوى الإنتاج، والخدمات التي يوفرها، ومناصب الشغل التي يخلقها والتنظيمات التي يحدثها،

[2] السيد الحسيني، التنمية والتخلف،دراسة تاريخية بنائية ،القاهرة،مطابع سجل العرب ،ط1، ص.4، 1980.

وعلى مستوى التنمية المحلية، وذلك بالنظر إلى أن الأمر يتعلق أيضا بإبراز تأثيرها على المجتمع ككل، خصوصاً من طريق إسهام تنظيمات.

2.1.2 تعريف الاقتصاد التضامني:

ينسب الاقتصاد التضامني Economie solidaire، إلى الباحثين برنا إمي Bernard Emé وجون لويس لافيل jean-louis laville، فيمكن تعريفه على أنه:

''كمجموع الأنشطة المسهمة في دمقرطة الاقتصاد، انطلاقاً من التزامات مواطنة، وبعيداً من أن يعوض فعل الدولة، فهو يبحث عن تمفصل معها، عن إعادة إدراج الاقتصاد في مشروع إدماج اجتماعي وثقافي'' (Michèle Kasriel, 2003). وكما يتضح من خلال هذا االتعريف، فالاقتصاد التضامني، لا يقدم ذاته كبديل للدولة، ولا يتعارض معها، وإنما يحاول من خلال تنظيماته، التي تعدّ من مكونات المجتمع المدني، نسج روابط تكامل وشراكة مع الدولة ، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بدولة الحق والقانون. وأهم ما يميز الاقتصاد التضامني، أنه يسهم في بلورة مجالات ترابية متضامنة، لها هوية محلية. كما أنه يضفي قيمة على الموارد المحلية البشرية والمادية، لأجل إحداث أنشطة ومشروعات، وإيجاد فرص شغل، وتقديم خدمات.

أخيرا، هناك من الباحثين (Danièle Demonstier, 2006) من يتحدث عن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني، باعتبارهما يشكلان المفهوم نفسه[3]:

(l'économie sociale et solidaire ESS). " الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"،احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدا يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية الإقليمية، كما حظي باهتمام كبير من قبل المتخصصين والمسؤولين والباحثين والمخططين في الحكومات والشعوب والمنظمات المختلفة لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على كيان المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة وكان من الطبيعي أن تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية.ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده ولدراسة هذا الموضوع من جوانبه المختلفة والمتعددة.

وعلاوة على هذا، المفهوم الاقتصاد الاجتماعي يتكون من: – الاقتصاد، ولغة هو من القصد وهو التوسط وطلب الأمد. ويقال هو على قصد: أي رشد وطريق قصد: أي سهل. وقصدت قصده، أي نحوه، واصطلاحا: هو علم اجتماعي موضوعه الإنسان ذو الإرادة. يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن 2طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة. ومنه يمكننا اقتصار التعريف على أنه هو العلم الذي يهتم بكيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع. – التضامن، ولغة هو: تضامن على وزن فعل، تضامن يتضامن، تضامنا فهو متضامن؛ تضامنوا: التزم كل منهم أن يؤدي عن الآخر ما يقصر عن أدائه؛ تضامُن(اسم)، المصدر (تض ام ن)، التضامن: التزام القوي أو الغني معاونة الضعيف أو الفقير بالتضامن بالتعاون المشترك والعمل المشترك، تضامن اجتماعي تعاون بين أفراد المجتمع، تضامنا معه تأييدا ومشاركة له، عرى التضامن روابطه (من معجم "المعاني الجامع"). Pierre Leroux واصطلاحا، كلمة "التضامن" المعبرة عن نظام[4].

واستنادا إلى المعنى اللغوي للكلمتين، يمكننا اعتماد التعريف التالي، كتعريف أولي ، ويمزج المصطلحين الذي يهتم بدراسة كيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع ،2ورئيسي للاقتصاد التضامني على أنه "الحقل" عن طريق أنواع التضامن الذي ينشأ بين مختلف وحدات المجتمع، وتلك الكيفية تشمل الإطار النظري والعملي. فالعالَم الاجتماعي يتجزأ إلى عديد كبير من العوالم الصغرى، ، والحقل هو نتاج سيرورة تمايزات طويلة

[3] الهادي ولد بو، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية في موريطانيا، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاتصادية 2014، ص.ص.63-69.

[4] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية 22 .2001الجامعي، جامعة حلوان، ص.54.

إنها الحقول، حيث يملك كل واحد رهانات، ومواضيع، ومصالح خاصة (الحقل الأدبي، العلمين القانوني، المقاولاتي، الديني، والصحفي). فأقسام الفضاء هذه مستقلة نسبيا، أعنى حرة في إقامة قواعدها الخاصة ومنفلتة من نفوذ التبعية لغيرها من الحقول الاجتماعية (مثلا بعض المقاييس الاقتصادية أو السياسية للحقول الجامعية أو العلمية). "فسيرورة تمايزات العالم الاجتماعي التي تقود إلى وجود حقول مستقلة تهتم في الآن ذاته بالكائن والمعرفة: بالتمايز، يُنتِج العالم الاجتماعي تمايز طرق معرفة العالم، كل حقل يوافق زاوية نظر أساس حول العالم ومنه فإن حقل الاقتصاد 3الذي يخلق موضوعه الخاص ويجد في نفسه مبدأ فهم وتفسير مناسب لهذا الموضوع. التضامني في رأينا له زاوية نظر خاصة، تستمد من مختلف الفروع العلمية ما يدعمها[5].

ويمكن تقسيم الاقتصاد التضامني حسب العنصر المؤسسي (المفهوم الفرنسي) كقطاع لأنشطة معرفة تاريخيا حسب ثلاث شبكات عائلية أو أنظمة: تعاونيات، التعاضديات، الرابطات. أو حسب المفهوم الأنجلوساكسوني للقطاع الثالث (القطاع التطوعي). وبحسب المكان أو "الجغرافيا"، فهو يأخذ مصطلحات متعددة بدءا من مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط. ومرورا بمصطلحات "المنظمات غير الربحية" بالولايات المتحدة الأمريكية، و"القطاع التعاوني" بإنجلترا انتهاء بتسميات "الاقتصاد التضامني" و"الاقتصاد الشعبي" و"اقتصاد التنمية الجماعية" بأمريكا اللاتنية. وحقيقة التضامن الذي نعنى هنا أنه تنظيم اجتماعي واقتصادي يسعى إلى رفع التهميش عن الإنسان، من خلال أنشطة متعددة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، الغرض منها جميعا هو إزالة كل العوائق التي تعترض الإنسان في حياته، وتحد من عيشه حياة كريمة. وبالتالي فنحن نتحدث عن ميدان واسع، سنحاول استيضاح ملامحه من خلال التعرض لطريقة عمل هذا التنظيم ومكوناته بعد أن تعرضنا لصوره المتعددة مسبقا. وكتبرير لتأكيدنا على احتواء الاقتصاد التضامني للمبادرات التضامنية التي لا تسعى لهدف اقتصادي، كتلك التي يكون لها هدف اجتماعي أو ثقافي...الخ ويسعى لتقليص الفوارق، فنستند في ذلك لمصطلح " الرفاهية الاقتصادية" للمجتمع، الذي يعنى تحقيق أكبر قدر من إشباع حاجات المنفعة الاجتماعية. وتتزايد أهمية "الاقتصاد التضامني"[6] بمصطلحاته المتعددة، ويتطور نتيجة لعجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو مواز لسد النقائص، وهو يرتكز على مشاركة المواطنين من خلال وحدات التضامن المجتمعية، مما يجعل المواطنين ليسوا مستهلكين فقط وإنما يشاركون في صنع القرار ودفع عجلة النمو في بلدانهم. وهو يرتكز على قيم جوهرية كالعمل التشاركي والتضامن وإعطاء قيمة للرأسمال البشري بدل رأس المال المادي. وللاقتصاد التضامني محركات منها محاربة الإقصاء الاجتماعي، والدفاع عن الهوية المشتركة للمجتمع. ويعرفه (ط.زياني، م. بن بوزيان) بأنه "الطرق المترابطة والمتعددة لخلق الثروة وتجسيد التضامن والتي تقاوم قوة المنافسة والفردية والاستقلال". الاقتصاد التضامني يسعى إلى التخفيف من آثار "آلية السوق" على الفئات الهشة والضعيفة، وحسب)" إن داخل اقتصاد السوق توجد علاقات اقتصادية لا تعتمد على المنافسة كمبدأ أساسي بل 2004(ميلار على التعاون، التكافؤ أو العدالة، التنوع والاعتماد على الذات وهذا ما يعرف بـ "الاقتصاد التضامني" أو 1"الاقتصاد الشعبي". ويرتبط الاقتصاد التضامني بكل من المجتمع، الدولة والسوق، فقد تنبع المبادرة من أحد الأقطاب الثلاثة، ولها دورة حياة قد تشترك فيها الأقطاب الثلاثة، فإن كانت مثلا سلع وخدمات للبيع، فهي تباع في السوق من خلال قوانين الدولة وفي حمايتها. وكل المبادرات التضامنية الإنتاجية تتشكل من التبرعات وتحتاج للسوق للبيع ولمساعدة الدولة .

2.2 عموميات حول التنمية الاجتماعية

إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم فيه للارتفاع بمستوى الحياة وتحقيق الرفاهية أصبح هدفا مشتركا بين المجتمعات القومية المعاصرة كلها على أن هناك اختلافا في الوسائل إليه وذلك تبعا لاختلاف الفلسفات الاجتماعية التي تعتنقها تلك المجتمعات القومية ولقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من قبل الأفراد أو الهيئات الحكومية والأهلية المتخصصة وحتى من غير المتخصصة.

---

[5] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية 22 .2001الجامعي، جامعة حلوان، ص. 58.

[6] حمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999، ص.78

ولقد أصبح مفهوم التنمية أكثر انتشارا بوصفها أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدولة النامية مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة.[7]

وقد بدلت محاولات عديدة لتحديد معنى هذا المفهوم، وفي هذا الصدد يشير البعض إلى أن التنمية هي عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، وبهذا المعنى فالمجتمع يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع النطاق والتحضر والتعليم المناسب والحراك الاجتماعي فضلا عن التوحدات الشعبية مع التاريخ والمنطقة والكيان القومي، بعبارة أخرى فإن التنمية تفترض توافر بعض الخصائص منها الديناميكية والتغير والتصنيع والاستقلال والتأثر والقوة والوحدة الداخلية. [8]

وقد تعددت تعريفات التنمية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي إليه الاقتصادي، لذلك يحاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية وسنعرض في ما يلي بعض الآراء في تعريف التنمية وذلك من خلال استعراض آراء بعض الاقتصاديين الغربيين ثم ننتقل إلى المساهمات العربية في هذا المجال :كالنقل ووسائل التخزين والطرق وغيرها.

1.2.2 بعض التعاريف للتنمية

تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي[9](1):

"تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيدولوجية".

كما تعرف بأنها ' الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته". وتعرف كذلك بأنها " ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة".كما تعرف " بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية".و هي أيضا :" هي الحالة التي يتم بواسطتها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم، عن طريق عملية تغيير واع ومقصود للهياكل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية السائدة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع .

2.2.2 مستويات التنمية: إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها كما يلي:(2)

1- التنمية الاقتصادية: وتعرف على أنها " تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد"(1)

وسوف نركز في دراستنا هذه، على هذا المجال " التنمية الاقتصادية " بالإضافة إلى:(2)

2- التنمية الاجتماعية: وتعرف على أنها " أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إشارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع".

---

7 محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص:12

8 السيد الحسيني، التنمية والتخلف،دراسة تاريخية بنائية ،القاهرة : مطابع سجل العرب ،ط1980،1،ص-ص:5-8

9 السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2005.2004 ،ص،ص.4.3.

السيد الحسيني، التنمية والتخلف،دراسة تاريخية بنائية ،القاهرة ،مطابع سجل العرب ،ط1980،1 ،ص5.

2محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص.53.

3 السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص.6.

3- التنمية السياسية: تعرف بأنها " مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلي بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع "

4- التنمية الإدارية: وتعرف بأنها " تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري".

هناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

" أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل "[(1)]

"وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة "[(2)].

3.2.2 بعض التعاريف للتنمية الاجتماعية :

نتيجة للتطورات على المستوى النظري وكذا المشاهدات المرتبطة بالفشل في تحقيق التنمية، دخل مصطلح التنمية الاجتماعية حيز التداول. أما بخصوص تعريف محدد للمصطلح، فإن ذلك يبقى وحتى اليوم يخضع لاتجاهات وتيارات وزوايا نظر مختلفة. تتحدد تبعا للتخصصات والاهتمامات العلمية. وتدور أغلب التعاريف حول الجوانب الاجتماعية للتنمية، ورصد كيفية التأثير على تلك الجوانب والحالة المثالية التي ينبغي أن تكون عليها. في هذا المطلب سنتناول التعاريف العلمية للتنمية الاجتماعية (أ)، بينما نتناول في (ب) أهداف التنمية الاجتماعية وفي النقطة (ج) سنتناول قواعد التنمية الاجتماعية.

أ- التعاريف العلمية: يعتبر المتخصصون بالعلوم الإنسانية والاجتماعية التنمية الاجتماعية أنها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، ويشمل ذلك الاشباع البيولوجي والنفسي الاجتماعي. بينما لدى المختصين في العلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة. ويُعرفها المصلحون الاجتماعيون على أنها توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الانسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، في حين يرى رجال الدين ، أنها الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة لله في أرضه، وتحقيقا للعدالة. وتعرف أيضا على أنها تدل على عمليات التغيير الاجتماعي التي تصيب البناء "Social Change" الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي. واستخدام مفهوم التنمية في المجال الاجتماعي يشير إلى الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع عن طريق زيادة قدرة أفراد المجتمع على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية للأفراد وبأسرع من معدل النمو الطبيعي. وتعرف التنمية الاجتماعية حسب مجالاتها ومبادئها على أنها "الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية

4 ،هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1(2005)،ص.11.

5 نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000،ص،499.

المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في مختلف نواحيها[10].

وعلى هذا الأساس تكون التنمية الاجتماعية وسيلة ومنهجا يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية ريفية وحضرية مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقتها البشرية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمة 1الحضارة والمدنية. في حين يرى علماء الاجتماع في التنمية الاجتماعية ما يخالف ذلك فهي في نظرهم " العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منهما قدرة أكثر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات." وقصدت بعض الدراسات بالتنمية الاجتماعية ما أسمته ذلك المعنى المتعارف عليه في أدبيات علم اجتماع التنمية الذي يعرف التنمية الاجتماعية بأنها تغيير الأبنية الاجتماعية التي أصبحت غير قادرة على مسايرة أنماط الحياة المتطورة، وما يتبع ذلك من نشوء علاقات اجتماعية جديدة تحقق لأفراد المجتمع كل ما يطمحون إليه من إشباع حاجاتهم المعنوية والمادية. وعطفا على التعريفات السابقة، تعرف التنمية الاجتماعية أنها العملية الهادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية ليتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى مرتفع من الحياة الكريمة، التي تزول في ظلها بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض ويتوفر للمواطن قدرا أكبر من فرص المشاركة في توجيه مسار وطنه ومستقبله، أي أنها عملية تغيير بنائي شامل، مقصودة ومخططة، ترمي إلى تحقيق عدة أهداف أهمها الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تحسين خصائص الأفراد المتنوعة، وبالتالي فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد :4تقديم نوع معين من الخدمات وإنما تشتمل على حلقتين أساسيتين هما تغيير الأوضاع القديمة التي لم تعد تساير الأنماط الجديدة؛ إقامة بناء اجتماعي يختلف عن البناء الاجتماعي القديم. كما يلخصها البعض في المحاور التالية: تحقيق التوافق الاجتماعي (بمعنى تخفيف حدة الصراع داخل الشخص وبينه وبين البيئة إلى أقل حد ممكن)؛ تنمية طاقات الفرد، واكتساب وتعميق القيم الروحية بما يؤدي إلى إحداث تأثيرات عميقة وإيجابية في بناء الشخصية وبالتالي في أنماط الممارسات السلوكية؛

(ب)- أهداف التنمية الاجتماعية[11] : تهدف التنمية الاجتماعية في الأساس إلى تطوير التفاعلات المجتمعية في الاتجاه الإيجابي بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. وتستهدف التنمية الاجتماعية بشكل محدد ومجمل، التغيير على المستوى البنياني من خلال استحداث أدوات اجتماعية تعمل بشكل إيجابي بما ينعكس على النظم والعلاقات السائدة في المجتمع. ويرتبط التغيير البنائي بالتنمية الشاملة، والمقصود أن تحدث تنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير النمط الاجتماعي لهذا المجتمع طبقا لخصائص الدول النامية والتي تمثل تحديات بالنسبة لها. فتحقيق معدلات نمو سريعة لهذه البلدان لا يمكن أن يحقق إحداث تغيرات بنائية لها صفة العمق ولها طابع الشمول. وتعرف عملية التغيير الاجتماعي على أنها عملية شاملة تطال جوانب المجتمع كلها، ومن ثم تتطلب أو تفرض مشاركة جماعية وشاملة، والحياة الاقتصادية أو الجانب الاقتصادي من حياة المجتمع بما يشتمل عليه من عمليات إنتاج واستهلاك وتوزيع ومستوى معيشة...الخ، يعد مكونا أساسيا من مكونات المجتمع. وتعتمد التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق في تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع و تتمثل في ما يلي[12]:

- إن الإنسان هو هدف التنمية وهو بؤرة التركيز في كل عملياتها؛ احترام كرامة الفرد والإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشي أفضل؛ محور التنمية هو شخصية الإنسان ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي، - فالتنمية عملية متكاملة:إن المشاركة في السلوك الحقيقي

[10] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر،1422-2001 الطبعة الثانية،ص.52
[11]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية: دار الجامعية،2002-2003، ص.63.

1. الهادي ولد بو، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية في موريطانيا، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية،2014، ص.ص 148-159.

للديمقراطية–المشاركة في الحكم والعمل وتحقيق الاتجاهات هي أساس التنمية الاجتماعية الشاملة؛ – الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه؛

– التنمية الاجتماعية عمل إنساني ينسجم وطبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي سياسي يسعى دائما إلى البقاء والاستمرار مستعينا في ذلك بما يتمتع به من صفات اجتماعية؛إن أهداف ومبادئ التنمية تنبع أساساً من مبادئ وأهداف الأديان السماوية من حيث احترام كرامة الإنسان والالتزام بكل ما يفيد التكامل الاقتصادي.

– إن التنمية هي الترجمة الحقيقية والتعبير الإنساني لمفهوم الاشتراكية حيث تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية والتي بها يتحقق تقدم المجتمع؛

– الإيمان بفاعلية التخطيط الموجه نحو عمليات التعامل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والهيئات داخل المجتمع بشكل يسهم في معالجة مشاكل هذا المجتمع؛

– ترتكز الدعوة إلى بناء مجتمع سليم يحقق لأبنائه توافقهم الاجتماعية، فالتنمية الاجتماعية هي محصلة الفضائل التي عرضها الإنسان منذ بدء الخليقة وعلى مر العصور والأجيال، والتي تتمثل بعلاقة الإنسان بخالقه وبنفسه وبأسرته وجماعته ولتحقيق هذه العلاقات يتجلى دور التنمية الاجتماعية في ذلك من خلال العمل على تغيير النظم بما يتفق واحتياجات الإنسان؛

– تؤمن التنمية الاجتماعية بأن المجتمع بناء وكيان اجتماعي يتكون من عناصر وأجزاء ونظم متماسكة ومترابطة وأن أي خلل في أي جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى، وكذلك أي تغيير في أي جزء منه يعود على الأجزاء الأخرى بالأثر القوي والتطور.

مما سبق، يمكننا استنتاج أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى بناء وتقوية قدرات المجموعات الهشة وإدراجهم في برامج التنمية. من خلال تحسين مستوياتهم الصحية والتعليمية، وهي تهدف إلى معالجة مظاهر انعدام المساواة حسب المستويات: 1– توزيع الدخل؛ 2 – توزيع الأصول؛ 3 – توزيع فرص العمل، التوظيف مقابل أجر؛ 4– توزيع المعارف، وإمكانية الوصول إليها؛ 5 – توزيع الخدمات الصحية وتقديم الضمان الاجتماعي، وتوفير بيئة آمنة؛ 6 – توزيع فرص المشاركة المدنية والسياسية. كما تركز على الفئات الهشة حسب الفئة العمرية: الأطفال؛ الشباب؛ المسنين. العناصر الهشة حسب الخصائص الخلقية: النساء، الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. وحسب التقسيم الجغرافي، بالتركيز على الريف؛ سكان الأحياء الهامشية في الحضر .

3.2 قواعد التنمية الاجتماعية ومعايير ومؤشرات قياسها

ترتكز التنمية الاجتماعية على قواعد مهمة، كما يعتبر التخطيط لها عنصرا مهما في سبيل تحقيقها وحاسما، في هذا المطلب نتناول القواعد في الفرع الأول، بينما نتناول التخطيط لها في الفرع الثاني، والنماذج في الفرع الثالث.

1.3.2 قواعد التنمية الاجتماعية

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة هامة من القواعد الأساسية، في تكاملها، تساهم في الوصول للأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، نوضحها فيما يلي مشاركة أفراد المجتمع في برنامج التنمية الاجتماعية: إن من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المنشودة، بالقدر المطلوب وخاصة في المجتمعات النامية هي ضعف عملية المشاركة في برامج التنمية، ولذلك يجب العمل دوما على تدعيم المشاركة عن طريق: إثارة وعي أفراد المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة والنظر إلى مستوي أفضل؛ استخدام وسائل الإقناع بالاحتياجات الجديدة المتطورة؛ التدريب على الوسائل الحديثة في الإنتاج؛ إكساب أفراد المجتمع أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار وإقامة المشاريع

وكيفية الاستهلاك والترشيد فيه. التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية: بمعنى ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته من خلال خطة متكاملة، لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يؤكد مدى التساند والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. ويهدف التكامل الاجتماعي إلى تسهيل نشوء "مجتمع للجميع يكون متماسكا ومنصفا بإشراكه الناس على اختلاف فئاتهم، لاسيما منهم الفئات الضعيفة كالنساء أو الشباب أو المسنين أو المعوقين، في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي العمل الإنمائي. لذا يعتبر التكامل الاجتماعي غاية وعملية على حد سواء. إنه مفهوم متعدد الأبعاد يشمل الأهداف والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثرها على تنمية المجتمع.

إن الوصول إلى نتائج سريعة وملموسة من برامج التنمية، تحقق ثقة أفراد المجتمع، فالثقة في برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لنجاحها، باعتبار إنها عملية إنسانية، لا غنى عنها في أي تفاعل اجتماعي. الاعتماد على الموارد المحلية: ترتكز برامج التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع بكل أنواعها، سواء المادي منها والبشري، مما يقلل من تكلفة البرامج قواعد التنمية التالية:L.T.Hobhouse وأضاف هوبهاوس – تطور وتعديل النظم القائمة في بناء المجتمع، بما يساهم في ملائمتها للأهداف المنشودة؛ 1 – التأكيد على الاهتمام بالعملية التبادلية بين برامج ومجالات التنمية الاجتماعية؛ يتضح ذلك في أن مخرجات 2 برنامج تعتبر مدخلات لبرنامج آخر، وهكذا تتكامل برامج التنمية الاجتماعية؛ 3 – تنمية المهارات والخبرات لدى أفراد المجتمع للمساهمة والمشاركة في برامج التنمية؛ 4 – تدعيم الدور الذي تلعبه القيم في برامج التنمية الاجتماعية؛ 5 – التعاون والتنسيق بين برامج التنمية وأيضا الأجهزة المسئولة على مختلف المستويات القومية، والإقليمية، والمحلية، أيضا التأكيد على التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية؛ 6– التوسيع في برامج التنمية حتى تغطي احتياجات أفراد المجتمع، أي وضع مقياس للتنمية الاجتماعية يرتبط بعدد السكان المجتمع.

2.2.3 معايير التنمية الاجتماعية

أفرز التشعب الحاصل في اهتمامات التنمية الاجتماعية تقسيمات عديدة ومؤشرات متعددة تتوزع بتعدد جوانب الحياة. وفي الواقع لا يوجد معيار أو مقياس دقيق لحالة التنمية الاجتماعية، ولكن هناك عدد من المعايير الجزئية التي تتكامل مع بعضها البعض لإلقاء الضوء على ما تحقق من تقدم اقتصادي واجتماعي في بلد ما نتيجة عملية التنمية؛ فهناك معايير كمية تركز على التحسن في مستوى الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه، وأخرى اجتماعية تركز على التحسن في مستوى الصحة والتغذية وهناك ما ينصب تركيزه على التغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي للمجتمع. ويذهب البعض إلى عدم وجود مقياس سهل يمثل التنمية الاجتماعية، ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية.

وقد ظهرت المؤشرات الاجتماعية نتيجة لقصور المؤشرات الاقتصادية عن إعطاء صورة حقيقية عن الأوضاع والتغيرات الاجتماعية. فمنذ أواخر الستينات، بدأت الدراسات تتجاوز المؤشرات الاقتصادية، وتستخدم معايير غير نقدية تتعلق بالحاجات الأساسية وتلبيتها لحاجات الفرد كالتعليم والصحة والتغذية. التي تعطى صورة عن تأثر المجتمع بالتطورات المختلفة التي تتسارع في عالم اليوم. وهي مؤشرات تحاول قياس ورصد إنجازات وتطبيقات عملية التنمية الاجتماعية في الدول المختلفة. وتتشعب هذه المؤشرات بتشعب اهتمامات التنمية الاجتماعية.

أولا– معايير قياس التنمية الاجتماعية : وتتمثل في ما يلي :

– معيار نمط المعيشة من الواضح أن الارتكاز في قياس التنمية الاجتماعية ينطلق من مفهوم مستوى المعيشة كمحدد متعدد الأبعاد لمستواها. وهو مفهوم أثار جدلا واسعا على مستوى الفكر الاقتصادي ويكتسب أهمية كبيرة على المستوى العالمي، ويعتبر رفعه تحديا كبيرا من تحديات التنمية اليوم. ويقر العهد الدولي لحقوق الإنسان بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس

والمسكن، كذلك في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة. (المادة فإن "إن الدول الأعضاء مدعوة إلى ،2011 يوليو 19 بتاريخ 309/65 وبمقتضى قرار الأمم المتحدة رقم العمل على وضع تدابير جديدة تجسد على نحو أفضل أهمية السعي إلى تحقيق السعادة والعيش الكريم من أجل التنمية، ولتوجيه سياساتها العامة" وتضمنت الخطة العملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، ما يقارب المستوى المقبول للمعيشة أطلق علي:إطار سبل الحياة المنتج تتضمن العناصر الأساسية لرأس المال البشري الكافي ما يلي: التغذية الأساسية؛ نظام صحي يمكن الناس من أن يحيوا حياة مديدة وصحية؛ الصحة الجنسية والإنجابية؛ معرفة القراءة والكتابة، والقدرة على العد، ومهارات يمكن تسويقها من أجل الوظائف في القرن الحادي والعشرين؛ مهارات تقنية ومهارات تنظيم المشاريع الخاصة من أجل الأخذ بالتكنولوجيات والدراية الفنية العلمية التي تستخدم أقل مما يجب وذلك تعزيزا للمعارف الجديدة. وتتضمن الخدمات الضرورية في مجال البنية التحتية ما يلي: مياه شرب مأمونة وصرف صحي أساسي؛ بيئة طبيعية مصونة وتدار إدارة مُستدامة؛ مدخلات للمزارع، من بينها مغذيات التربة، والمياه الموثوقة لأغراض الزراعة، وأنواع بذور محسنة، إلى جانب اللقاحات، والمواد الصيدلانية البيطرية، والأعلاف للثروة الحيوانية؛ الطاقة، بما في ذلك الكهرباء ووقود الطهي المأمون؛ طرق معبدة وخدمات نقل مأمونة ويمكن الاعتماد عليها، بما في ذلك خيارات وسائل النقل التي لا تعمل بمحركات؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة. وتتضمن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية ما يلي: المساواة في الحقوق للمرأة والفتاة، بما في ذلك الحقوق الإنجابية؛ التحرر من العنف، وخاصة فيما يتعلق بالفتاة والمرأة؛ منح الصوت السياسي لكل مواطن، غالبا من خلال منظمات المجتمع المدني؛ المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات العامة؛ أمن الملكية وحقوق التملك فيما يتعلق بالمأوى ومشاريع الأعمال والأصول الأخرى. وتتكون أنماط مستوى المعيشة من مستويات مختلفة حدد أدناها بالاحتياجات الأساسية، مرورا بمستوى العيش الكريم...إلخ. لقد ظل مفهوم الدخل هو المعبر عن مستويات المعيشة، وبالتالي ظل مقياسي نصيب الفرد من الدخل الوطني أو من الناتج المحلي الإجمالي هما المقياسان المعبران عن مستويات المعيشة (ولا يزالا كذلك في العديد من الأدبيات الحديثة أيضا . أما الجانب الخاص بالاستهلاك فقد ظل دوما محل جدل واسع. وحسب "الأسكوا"، يتحدد مستوى معيشة الفرد بمعناه الشامل بما يمتلكه الفرد من الأصول الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: الأصول الاقتصادية: الأصول المادية والأصول البشرية التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء في الحاضر أو في المستقبل؛ الأصول الاجتماعية والسياسية: قدرة الناس على الاعتماد على العلاقات بغيرهم من الناس. العلاقات المتبادلة من الثقة تشكل الأساس لتنظيمات المجتمع المحلى التي يمكن أن تتفاوض مع الوكالات الحكومية بشأن خدمات أفضل؛ الأصول البيئية: وأصول الهياكل الأساسية: الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية لتأمين الصحة وسبل المعيشة. وتوفر الطرق ووسائل النقل سبل الوصول إلى الأسواق والوظائف والحد من العزلة. في حين أن انخفاض مستوى المعيشة بمعنى الشامل حسب الإسكوا أيضا هو:

أولا: انعدام توافر الفرص المادية: بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية، وضعف الحالة الصحية، وقصور التدريب، أو بسبب عدم القدرة على العثور على عمل يجزي القدرات الموجودة لدى الشخص الجزاء الأوفى. ويعني أيضا انعدام توفير الائتمان، والطرق، والكهرباء، والأسواق؛

ثانيا: الضعف وانخفاض الأمن والأمان وزيادة التعرض الخارجي للصدمات والمخاطرة: مثل اعتلال الصحة والعجز والعنف الشخصي والافتقار إلى الموارد اللازمة للمواجهة دون التعرض لخسائر فادحة.

– معيار الحاجات الأساسية ، عن مؤسسة داج ظهرت في أوائل السبعينات من القرن الماضي نظرية إشباع الحاجات الأساسية همرشولد بالسويد) وقد لاقت قبولا واسعا لدى الاقتصاديين، خاصة في البلدان النامية، لكي تزيح اللبس الموجود حول مكونات الاستهلاك. م) فإن الإسلام هو أول نظام سعى لتحقيق الحاجات إلا أنه وحسب عابدين أحمد سلامة الأساسية الفردية والاجتماعية، وناقشها علماؤه بكثير من التفصيل. وقد سمى الشاطبي حاجات الإنسان الأساسية ب "الضروريات" وهي التي لابد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، بحيث "... إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة وفى الآخرة فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين..." يتصف مفهوم الحاجات

الأساسية بالدينامية وبقابليته للتغير بتغير الزمان والمكان، وبأنه يتسق مع الكفاح من أجل إقامة مجتمع حديث له هويته الثقافية المتميزة وأسلوبه الخاص في الحياة. والحاجة تدعو لإجراء تحليلات مفصلة لمستويات إشباع الحاجات الأساسية، والتعرف على مواقع الثغرات في عملية إشباع تلك الاحتياجات سواء في الحاضر أوفي المستقبل. وتبرز المعالجة النظرية لمفهوم الحاجات الأساسية، ثلاث حاجات نوعية (الغذاء، الصحة، والمسكن بوصفها أمثلة جزئية، ونظرا للجدل الذي أثاره التعبير، وفي ضوء البيان الصادر عن مجموعة "عدم الانحياز" تم التأكيد على ضرورة أن لا يكون هناك تعريف وحيد للحاجات الأساسية ينطبق على كل البلدان وفي كل الأوقات. إذ إنه مفهوم دينامي ونسبي ترتبط نوعيته بالزمان والمكان. كما أن الحاجات الفردية هي شيء مستقل عن الحاجات الاجتماعية. ويتعين وضع كل منهما في الاعتبار في عملية التخطيط. والواقع أن النقطة الهامة في الموضوع بتحديد مستوى مطلق أو مجرد يتم تعيينه لإشباع حاجة ما، بل تتمثل بالأحرى في إدراك هذه الحاجة والعمل على إشباعها من جانب الشعب المعني. ويتعين أن يكون الهدف من مناقشة الحاجات الأساسية هو التركيز على الدراسة النقدية لقضية إعادة تخصيص الموارد بعيدا عن الاستهلاك المسرف والترفي والمبذر من جانب الأقلية، وفي اتجاه إفادة الأغلبية الفقيرة بطريقة قابلة للاستمرار. وهو ما يشمل بالضرورة زيادة دخول وفرص عمل وإنتاجية الأغلبية الفقيرة من أفراد الشعب وتوفير السلع والخدمات لها.

ثانيا– مؤشرات التنمية الاجتماعية :

يرى قدري جميل أن مستوى المعيشة كمؤشر هو مؤشر نوعي يستند إلى مؤشرين كميين هما: مؤشر الأسعار ومؤشر الأجور، وهما بآن واحد شرط ضروري لقياس مستوى المعيشة. ومن الناحية العلمية، يهدف إلى عقلنة التطور الاقتصادي عبر قياس درجة حرارة المجتمع بشكل مستمر من أجل تجنب المفاجآت، بل إنه يسمح بأكثر من ذلك، عبر قدرته على التنبؤ بالميل العام للتطور العام الاقتصادي–الاجتماعي. ويعود ذلك أساسا إلى توفر البيانات للمقارنة فيما بين الدول. ومستوى المعيشة كنمط أو مؤشر يعتبر مرجع يوفر قياس للحالة الاجتماعية–الاقتصادية للأفراد ويمكننا من تقييم الحالة ، والأسر والمجتمعات–وبالتالي يمكن اعتباره كأحد مؤشرات التنمية الاجتماعية ومقارنتها بغيرها، وهو يهدف بشكل مباشر إلى قياس كفاءة الحياة، معتمدا على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد أو توفيره. ومن المعروف انه يمكن اللجوء إلى أساليب إحصائية مختلفة لقياس وتحليل مستويات المعيشة، ومن الأساليب التي يشيع استخدامها لهذا الغرض أسلوب مؤشرات فقر الدخل الذي يبنى على أساس حساب خط للفقر يميز ما بين الفقراء وغير الفقراء ويستخدم لحساب مؤشرات الفقر كنسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر. إلا أن لهذا الأسلوب العديد من المحددات، فهو يهتم بفقر الدخل دون الأخذ بالاعتبار الأبعاد الأخرى وهو يركز على الفقراء من السكان دون أن يهتم بشكل كاف بتحديد وقياس مستوى معيشة ، لمستوى المعيشة ويتم تطبيقه باستخدام بيانات الدخل والإنفاق دون الاستفادة من بقية البيانات المتاحة عن ،بقية فئات السكان مستويات المعيشة والتي غالبا ما تكون أكثر توافرا ودقة من البيانات المذكورة. ويمتاز دليل مستوى المعيشة، بالمقارنة مع مؤشرات فقر الدخل مثلا، في أنه يقوم على قياس مدى ما يتحقق من إشباع فعلي من الحاجات الأساسية وليس على قياس الدخل المتاح للحصول على هذه الحاجات. ويعني هذا، من جهة، اعتبار الأسرة محرومة من الحاجة الأساسية إذا تعذر عليها الحصول على الحاجة حتى لو كان مستوى دخل الأسرة يؤهلها لذلك، وكما هو الحال مثلا بالنسبة للحرمان من خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي الناتج عن نقص أو عدم توفر هذه الخدمات. ومن جهة أخرى، لا يقتصر الدليل على الحاجات الأساسية التي تشترى، إنما يشمل أيضا الحاجات الأساسية الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها مقابلا لمال فقط كالأمان الشخصي والخلو من الأمراض المزمنة والإعاقات وتوفر الخدمات العامة وخلو البيئة من التلوث. كما يمتاز دليل مستوى المعيشة بأنه مقياس شامل لا يقتصر على تشخيص وقياس المستوى المعيشي للأسر المحرومة فقط، وإنما يشمل في القياس كامل سلم مستوى المعيشة بما في ذلك المستويات المعيشية المتوسطة والمرتفعة. كذلك يمتاز الدليل بأنه يحسب من خلال استخدام بيانات متنوعة تخص مستوى المعيشية ولا يعتمد حسابه على بيانات الدخل أو الإنفاق التي كثيرا ما تكون ذات دقة أو مصداقية محدودة لأسباب تتعلق بالبيانات المصرح بها من قبل الأسرة أو بالتقلبات الموسمية أو بإشكالات عملية أو منهجية أخرى. وتتعدد مؤشرات قياس مستوى المعيشة حسب وجهات النظر المختلفة والمتباينة في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.:

وهو يعتمد على المنهج النظري: أ- مؤشر قياس الأحوال المعيشية لآمارتيا سن الخاص بالقدرات، فمستوى المعيشة لشخص ما يتوقف على ما يمكن تحقيقه أو الوصول إليه في ضوء نوعية الحياة التي يتمتع بها. ب- مؤشر قياس التفاوت في مستويات المعيشة: أضاف ديفيد ماكينزي، متغيرات أخرى لمقياس جديد لتحديد مستويات المعيشة، وقد شملت المتغيرات الإضافية، البنية التحتية المتاحة للأسرة إلى جانب مواد البناء المستخدمة وامتلاك بعض الأصول المعمرة، وذلك في حالة عدم توافر بيانات عن دخول ونفقات الاستهلاك للأسر. وقد سبق أن قدم كل من فيلمر وبريتشيت ومنوجيان وبانج مقياس عبارة عن المكون الرئيسي الأول لمؤشر الأصول وذلك للوصول إلى تقديرات مقبولة عن آثار مستويات الثروة على مستويات المعيشة. وتم الاستعانة بالبيانات السكانية الهامة في هذا المنهج، كالمسحات السكانية والصحية والتي لا تتضمن بيانات عن الدخل أو الاستهلاك، ولاختبار اختلاف مستوى الحضور التعليمي باختلاف الثروات في الدول المختلفة. بالإضافة إلى أخرى من أبرزها: ت- مؤشر قياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد: وهو مقياس يعبر عن ما هو متاح من سلع وخدمات للمواطنين، ويعتبر البعض أن الدولة التي يرتفع فيها مستوى الدخل للفرد تكون اقدر على توفير حياة أفضل لمواطنيها ومستوى مرتفع لمعيشتهم، بينما يعتبره البعض غير كاف للتعبير عن مستوى المعيشة وأن عوامل أخرى قد تكون أكثر أهمية في التعبير عن مدى تحسن في نوعية الحياة إلا أنها في النهاية قد تكون مرتبطة بشكل أو بآخر بنصيب الفرد من الناتج. وبما أن الناتج المحلي الإجمالي يعد معطى أساسيا لقياس النشاط الاقتصادي لكنه غير كاف لقياس الرفاه الاقتصادي. وبالتالي دعت لجنة ستيغليتز الاحصائيين في إطار الحسابات القومية إلى التركيز أكثر على منظور الأسر المعيشية ومتغيرات حسابها التي تعكس بشكل أفضل متغيرات الإنتاج، والمكونات النقدية لرفاه الأسر المعيشية.

3.أهمية الاقتصاد التضامني في تعزيز التنمية الاجتماعية

ومن الواضح مما سبق، بأن الاقتصاد التضامني ظهر بمفهومه الغربي المعاصر تدريجيا، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، كتعبير عن الرغبة في العودة إلى واحد من المبادئ المؤسسة للاقتصاد الاجتماعي: التضامن، وقد وجد صدى في سياق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجها النظام الرأسمالي التقليدي. فقد انطلقت ثقافة مضادة جديدة منذ الستينيات، شملت أنواع مختلفة من الاعتماد على النفس في ميادين مختلفة، أبرزها ثقافة التشغيل الذاتي والمقاولة الشخصية، كمحاولة للتخفيف من أزمة التشغيل العام التي عرفتها المجتمعات الغربية، وهو يشكل بمختلف تطبيقاته المعاصرة القاعدة الضامنة للاندماج الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يستند الاقتصاد التضامني إلى الرغبة في وضع الإنسان في قلب العملية الاقتصادية والإنتاجية، من خلال تفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة؛ وهو يعمل من داخل مفاهيم ثقافية واجتماعية مغايرة للمنظومة الاقتصادية التقليدية، حيث يهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية، وتفعيل أنظمة إنتاجية جماعية تعاونية، كمبادئ بديلة عن أو "المصححة الموازية" للمقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الأنانية والتنافسية. وعلاوة على هذا، بدا جليا أن نجاح أي بلد أو فرد في تحقيق الرفاه لا يمكن تقييمه بالمال فقط، فرغم ضرورته، إلا أن مقومات التقدم تشمل عناصر أخرى لا تقل أهمية عن المال من قبيل عيش حياة صحية ومديدة، فرصة الحصول على التعليم، وحرية التصرف في المعارف والمواهب. وأولت الاستراتيجيات الناجحة أهمية قصوى للتعليم والصحة واستطاعت بذلك إحداث نقلة نوعية في بعض البلدان. في حين إن استراتيجيات التنمية الاجتماعية التي تبناها البنك الدولي حددت كلا من الأبعاد الاجتماعية وتحسين أداء المشروعات ووضع أسس أفضل كأبرز الأوليات.

1.3 التكافل الاجتماعي ومدى مساهمته في التنمية الاجتماعية

سوف نبين في هذا المطلب ما المقصود من التخلف وما هي الحلول اللازمة للقضاء عليه (الفرع الأول)، أما الفرع الثاني سوف نخصصه لماهية التكافل الاجتماعي.

1.1.3 التخلف والتنمية

أولا- التخلف هو انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معين ولمجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمع ودول محدودة، ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه فمنهم من يذكر أنه [1]:

1-اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.

2-البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث.

3-التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وخاصة عنصر العمل. مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.

4-التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.

5- التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

ثانيا- ماذا يقصد بالبلدان المتخلفة.

البلدان المتخلفة هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدني ومحدود متجسدا ذلك بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي سنتعرض لها في خصائص هذه الدول.

ثالثا: خصائص الدول النامية: تتسم في معظمها بسمات مشتركة نحددها فيما يلي [2]:

* انخفاض الدخل الوطني ومعدل نموه: وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي، ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

* انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة: تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج الأخرى كالعمل والأرض. ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.

* ارتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي: يمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسية في إجمال الناتج المحلي في الدول النامية، كما يتصف معه النشاط الزراعي بارتفاع نسبة العاملين فيه مقارنة بالعاملين في النشاطات الاقتصادية غير الزراعية.

* ارتفاع معدلات النمو السكاني: تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة حيث يتراوح في الدول النامية بين (3.0% - 3.5 %) مقارنة بـ 1% في الدول المتقدمة..

* ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية: ويعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد وهذا يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي، وعدم استفادتها

---

[1] محمد أحمد الداوي، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص، ص.2،4.

[2] سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص،ص.302-300.

من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، ولا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها.

* عدم كفاية البنى التحتية: تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية أو الارتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية.

2.1.3 التكافل الاجتماعي :

التكافل الاجتماعي هو بمثابة حق المجتمع في مشاركته لأموال أفراده وهؤلاء أعضاؤه. فحقه عليهم أن يدعموه ويحموه ويعينوه على أداء مهامه والتخفيف من أعبائه، فرضية عليهم وليس إحسانا وامتنانا. فهو يوفر لهم العيش في ظله وييسر لهم التكسب والتكيف علما وثقافة وصحة وتعليما ومادة. فالأفراد في المجتمع يحيون حياة تضامن وتكافل ومكاسبهم واحدة لا انفصال بينها. فالفرد مدني بطبعه ولا يعيش بدون غيره أو خارج مجتمعه وما يكسبه هو بفضل الجماعة وتيسيرها. فماله من مال الجماعة، كما أن حياته وثقافته وبقائه هي من حياة المجتمع وثقافته وبقائه ولذا فالفرد في الجماعة لا يتصرف بالمال إلا في مصلحتها وكل إساءة في التصرف إساءة لمال الجماعة والإسلام يقر هذا المبدأ. ومن جهة أخرى، يجب الإشارة إلى أن قواعد الإخاء في العقيدة وقواعد الإخاء في الإنسانية، قواعد لا مفر منها وقد حثّ على ذلك الله عز وجل في قرآنه وكذا السنّة النبوية؛ وفي هذا الصدد يقول الله تعالى: "إنما المؤمنون إخوة"[13] وقد وصفت السنّة النبوية الأخوة بالبنيان المرصوص الذي يتأثر كله بتأثر جزء منه فقط، حيث يقول رسول الله (صل الله عليه وسلم): " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا"[14]وقال ايضا: "ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى عضوا تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى"[15]. وعلى سبيل المثال، فريضة الزكاة حيث أنها ثابتة في بالقرآن والسنة، فلا يسلم ممتنعيها من العقاب الدنيوي والأخروي والشرعي. وهذا التشديد في فرضية الزّكاة، إنما هو لرعاية وحفظ حقوق الفقراء والمستحقين.وكمثال آخر يتعلق الأمر بالوقف الذي هو الأخر له دور هام في مساندة المحتاجين.

2.3 بعض وسائل دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية

تندرج السياسة الاجتماعية بأشمل معانيها في مجموعة كبيرة من المجالات الأخرى للسياسة العامة تؤثر بشدة على توجه السياسة الاجتماعية ومحتواها. ويهدف دمج مجالات الاهتمامات الاجتماعية في السياسة العامة على اختلاف جوانبها إلى إزالة الحواجز وتوفير الظروف اللازمة لمشاركة متساوية لجميع المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية في العملية الإنمائية. ويتطلب دمج هذه المجالات من صانعي السياسات وضع سياسات تضمن تكافؤ فرص حصول الفئات المجتمعية على الخدمات التعليمية والصحية، وعلى الماء والأرض، وخدمات النقل والاتصالات والمعلومات والمعارف. فموضوع المرافق العامة مثلا له أهميته في المناطق الحضرية، وهو يؤثر بشدة على الصحة والفقر. وسياسات الاقتصاد الكلي تؤثر على التضخم والاستثمار. وإصلاح الأراضي يمكن أن يعزز التوسع العمراني أو يبطئه، ويمكن أن يمعن في إفقار الناس أو يخرجهم من الفقر. وجميع هذه المجالات المرتبطة بالسياسات لها أبعادها 1الاجتماعية الهامة، ومن الضروري أخذها في الحسبان لدى وضع وتطبيق سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة.وعليه قسمت هذا المطلب إلى فرعين، فالأول يتضمن دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية والفرع الثاني خصصناه لأهمية الزكاة و الوقف.

1.2.3 الزكاة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية :

[13] المصحف نفسه، سورة الحجرات، الآية 10 ، ص. 516.
[14] أخرجه البخاري ومسلم والنسائي، عبد الرحمن طالب، موسوعة الحاديث النبوية، ج.1، موفم للنشر، 1995، ص.145.
[15] أخرجه البخاري ومسلم والنسائي، عبد الرحمن طالب، موسوعة الحاديث النبوية، ج.1، موفم للنشر، 1995، ص.237.

إن الزكاة بطبيعتها ما هي إلا اقتطاع من دخول وثروات الأغنياء، وإعطاءها إلى الفئات الفقيرة، ومن ثم فهي أداة مباشرة ودائمة في عملية إعادة توزيع الدخل والثروة، وتعمل في الأمد القصير على إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع[16]. وتعمل على سرعة توزيع الدخول أكثر منها على توزيع الثروة، لأن توزيع الدخل يحدث كل عام بينما إعادة توزيع الثروة بالتدرج في عدة سنوات[17]. ويمكن توضيح دور الزكاة في توزيع الدخل من خلال زاويتين[18]:

أ- الزاوية الأولى: الزيادة في الدخل من خلال الإنتاج، والزكاة في هذا الشأن تدفع جزءا من الدخل إلى الاستثمار مما يوسع قاعدة الدخل ويزيد فرص التوظيف.

ب- الزاوية الثانية: عدم تأثر الزكاة بالتضخم وارتفاع الأسعار لأنها تمثل نسبة ثابتة من القيمة وهذا، يحافظ على القدرة الشرائية للمستحقين.

ومن جهة أخرى، يجب الإشارة إلى أن الزكاة تعمل في هذا الشأن على تقنيتين: الثروة وإعادة توزيعها بين الفقراء، فهي تأخذ من الأغنياء بنسبة معينة من جميع الأموال النامية، وتعطى للفقراء، فيكون تأثيرها بالنسبة لمن تصرف لهم الزكاة إنها تحقق أهداف الضمان الاجتماعي كما أنها تنقص من ثروة الأغنياء بمقدار إضافتها للمحتاجين، عليه وفي ظل تطبيق الزكاة لا يمكن لأصحاب الثروات في أي نقطة على محور الزمن الاحتفاظ بها دون تناقص طالما أن الزكاة تعمل على تأكلها كل عام[19]، كما أن وجود نصاب محدود وانخفاض هذا النصاب (85 غ دهب) وعدم تغير هذا النصاب رغم تغير الظروف الاقتصادية، وزيادة كمية النقد المطروحة للتداول بصورة مستمرة بفعل ازدياد عملية تبادل السلع والخدمات والتي هي بدورها حصيلة التطور التقني والتكنولوجي، يجعل الحصة الخاضعة للزكاة من أموال المسلمين في ازدياد مستمر يجعل أغلب الدخول المتحققة في النشاط الاقتصادي تذهب إلى خزينة الدولة، أي أنها لا تتركز بأيدي أفراد كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي[20]. ولعل من أسباب نجاح الزكاة أنها تحصل من جميع الأموال النامية أو المفترض نمائها، شاملة لرأس المال والدخل، وهي بذلك تتسم بالشمول، وباتساع قاعدة تطبيقها مع تكرارها سنويا، وهو ما يجعلها أداة دائمة لإعادة توزيع الثروة[21].

إذن فإن الزكاة تعتبر إعادة توزيع صافية للثروات والدخول لصالح الفقراء، إذ أنه لاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب، كما أن الزكاة من ناحية ثانية لا يدفعها الفقراء، وإنما الأغنياء هم وحدهم من يدفعونها، وهذا ما نجد الرسول (صلى الله عليه وسلم) أوصى به معاذا رضي الله عنه، عندما بعثه إلى اليمن: (أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تأخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) [22]، وهذا بخلاف الضريبة التي نجدها حتى ون أعفت مقدارا من الدخل إلا أنها تأتي على الاستهلاك لتثقل كاهل الفقراء، خاصة إذا سلمنا أن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع عندهم.

2.2.3 دور الزكاة والوقف في حل المشاكل الاجتماعية :

إن كل من الزكاة والوقف تحل يعملان على حل أكثر مشاكل الأفراد المالية والاجتماعية، ا جدت العقلية العملية التي تعرف كيف تطبق أحكام الإسلام على واقع الحياة، إذ أن إيرادات الزكاة من الضخامة بحيث لا تقف أمامها مشكلة، مع ملاحظة أن نظام الزكاة عندما يعالج مشكلة إنسان يحلها له جذريا بحيث يصبح هذا الإنسان دافع زكاة بعد ذلك[23]، فالزكاة تحل أغلب المشكلات التي تتخبط فيها دول العالم كالفقر والبطالة ومشاكل أخرى اجتماعية، وفي مبحثنا هذا سنسلط الضوء على هذه المشاكل وكيف تقوم الزكاة بحلها من خلال ثلاثة مطالب،

كمال رزيق "إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر"، ألأطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2000/1999، ص 100.

[17] أحمد يوسف، أحكام الزكاة وأثرها المالي والاقتصادي، دار الثقافة، القاهرة، 1990، ص 138.

[18] .كمال رزيق، المرجع السابق، نقلا عن الدكتور: فؤاد عبد الله العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، ص 100.

[19] كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، مرجع سابق، ص 101

[20] فاضل عباس الخشب، في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دراسة مقارنة مع المذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار عالم المعرفة، بيروت، ط2، 1981، ص 112.

[21] مجلة الاقتصاد الإسلامي، صادرة عن بنك دبي الإسلامي، مرجع سابق، ص 313.

[22] الحافظ زكي الدين عبد العظيم المندري، مختصر صحيح مسلم، مرجع سابق، ص 136.

[23] سعيد حوى، الإسلام، مرجع سابق، ص 46.

المطلب الأول نتناول فيه الزكاة ومشكلة الفقر في المطلب الثاني نتناول الزكاة ومشكلة البطالة وف المطلب الثالث الزكاة كأول مؤسسة ضمان اجتماعي في العالم.

1) الزكاة والوقف ومشكلة الفقر:

الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب، فليس الفقر نقصا في الدخل فحسب، أو حتى ندرة في فرص العمل، ولكنه أيضا تهميش لطبقة من المجتمع، وحرمان للفقراء من المشاركة في صنع القرار وإبعادهم من الوصول للخدمات الاجتماعية[24]، وتعاني أغلب دول العالم من هذه الظاهرة لكنها استفحلت في دول العالم الثالث رغم محالات التنمية والتحديث التي لم تكلل بالنجاح باستثناء بعض دول جنوب شرق آسيا، وعموما وخلال الثمانينات والتسعينات كان هناك أكثر من أربعين بلدا انخفض فيها نصيب الفرد السنوي من الناتج الإجمالي بـ 4%[25]، والجزائر هي الأخرى تعاني من هذه الظاهرة حيث بلغت نسبة الفقر فيها 30% في نهاية التسعينات[26]، والزكاة ولأنها تشريع إلهي فرضت بالرجة الأولى لمحاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها جذريا.

2- – دور الزكاة في محاربة الفقر

لقد جاءت الزكاة لتمن حقوق الفقراء والمساكين في أموال الأغنياء، فلم تكن مجرد واجب عادي، ولا مجرد منة يتفضل بها الأغنياء على الفقراء، بل هي دين في أعناقهم للفئات الضعيفة والمستحقة، لا تسقط بمرور عام أو أكثر دون أداءها وفي هذا يقول ابن حزم) [27]: "من اجتمع في ماله زكاتان فصاعدا وهو حي، تؤدى لكل سنة على عدد ما وجبت عليه في كل عام، وسواء ذاك كان لهروبه بماله، أو لتأخر الساعي (محصل الزكاة من قبل الدولة) أو لجهله أو لغير ذلك".

فإذا كانت الضريبة تسقط بالتقادم ومرور سنوات تقل أو تكثر، حسب تحديد القانون، فإن الزكاة تضل دينا في عنق المسلم لا تتبرأ ذمته إلا بأدائها وإن تكاثرت الأعوام.

كما لا تسقط الزكاة بموت صاحبها، فيتم إخراجها من تركته وإن لم يوصي بها، وهذا قول صحيح لقوله تعالى: (من بعد وصية يوصي بها أو دين) [28].

وبهذا يتأكد أن الزكاة في الإسلام حق أصل ثابت لا يسقطه التقادم ولا موت وأنها تأخذ من التركة وتتقدم، في أرجح الأقوال، على كل حق ودين سواها[29]، فالزكاة هي نوع من أنواع المشاركة المتجددة بين الغني والفقير[30]، بذلك يكون الإسلام قد سبق التشريعات الضريبية الحديثة وأثبت خطأ المعتقدات الاشتراكية.

– مقدار ما يعطى للفقير من الزكاة:

---

[24] إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، إصدار مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع القاهرة، 1997، ص. 123.

[25] إبراهيم توهامي، البلدان النامية أمام تحديات الفقر، مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 20، 2003، ص 103.

[26] عيسى بن ناصر، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت (الفقر والتعامل)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، عدد2، مارس 2003، ص 103.

[27] ابن حزم، المحلى ج، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، طبعة مصححة حققها الشيخ أحمد محمد شاكر، بدون سنة طبع، ص 87.

[28] سورة النساء رقم 4 من الآية 11، المصحف نفسه، ص 78.

[29] يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مرجع سابق، ص 70 إلى 72.

[30] د.محمد فاروق النبهان، بحث العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الملتقى التاسع للفكر الإسلامي ، ص. 58.

لا يمكن للزكاة أن تقوم بدورها في محاربة الفقر إذا كانت مجرد دنانير تعطى متناثرة بين الفقراء يفوز بها بعضهم ويغفل عن الكثير منهم، وربما ظفر بها محترفوا السؤال وحرم منها منهم في أشد الحاجة إليها، لذلك فإن الوظيفة الصحيحة للزكاة هي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره[31].

ولقد اختلفت المذاهب في مقدار ما يعطى للفقير من مال الزكاة، فبعضهم من رأى بإعطائه كفاية العمر، وقد ذهب إلى ذلك الإمام الشافعي ومن بعده في هذا الرأي فقالوا[32]:

أ- إن كان له حرفة يعطى بمقدار ما يشتري به آلات حرفته.

ب- إن كان فلاحا يعطى له ما يشتري به أرضا أو حصة في أرض تكفيه غلتها على الدوام.

ج- إن لا يحسن صنعة ما ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، كأن يعطى ما يشتري به عقارا يؤجره وستغل منه كفايته.

- البعض آخر رأوا بإعطاء الفقير حتى يغتني، وهو ما ذهب إليه عمر ابن الخطاب في سياسته الحكيمة: إذا أعطيتم فأغنوا".

- البعض الآخر رأى بإعطاء الفقير كفاية سنة وهو ما ذهب إليه المالكة والحنابلة وآخرون، حيث رأوا بأن يعطى الفقير من الزكاة ما تتم به كفايته وكفاية من يعولهم لمدة سنة.

3)-الزكاة والوقف ودورها في حل مشكلة البطالة

للزكاة والوقف دور إيجابي في رفع مستوى التشغيل ومن ثم خفض معد البطالة من خلال التأثير في كل العوامل المتعلقة بجانب العرض والطلب، فالزكاة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري، وهذا يعني ضمنا أن الزكاة تؤدي إذا كان الاقتصاد يعاني من بطالة، إلى تقليل الفجوة بين الطلب الكلي والدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل ونفس الملاحظة بالنسبة للوقف.

كما يؤدي تطبيق الزكاة والوقف إلى زيادة التشغيل، لأنهما يتطلبان توظيف أشخاص يقومون بتحصيلهما من المكلفين، وتوزيعهما على المستحقين، ويتم تحقيق هذا الأثر من خلال الإنفاق من حصيلةي الزكاة والوقف على مصرف العاملين عليها. كما أن مصاريف الزكاة تشجع على العمل من خلال رفع مستوى معيشة الفرد مما يزيد إقباله على العمل، بالتالي زيادة إنتاجيته[33].

إذن فالزكاة والوقف لهما بالغ الأثر في معالجة مشكلة البطالة ومشاكل أخرى اجتماعية خطيرة، كالسرقة والجرائم والانحراف.

4)- الزكاة ومشكلة البطالة:

تعد البطالة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر خطرا في المجتمعات الإسلامية اليوم، وتصل معدلات الطالة في بعض الدول الإسلامية إلى مستويات عالية مقارنة بالدول الأخرى فتصل إلى 25% في بعض هذه البلاد، وتصل بين الشباب (من يقل عمره عن 25 سنة) إلى نحو 50%، بل إن نسبة العاطلين عن العمل من المتعلمين يمثل حوالي 70%، من جملة البطالة فيها[34]، والزكاة تعلب دورا هاما في علاج هذه الهشكلة.، وهو ما سنتناوله من خلال المبحث الثاني.

---

(31) محمد زغداني، دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر وتنمية المجتمع، لرسالة المسجد صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجزائر عدد 8، مارس 2004، ص 57.

(32) يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص 87

(33) كمال رزيق، إرساء الزكاة بالجزائر، مرجع سابق، ص 89.

(34) أ.محمد علي القري، بحث بعنوان: الزكاة كأداة تنمية للفقراء والمساكين، عن المؤتمر لعالمي الخامس للزكاة، مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الواحد والعشرين، المنعقد في دولة الكويت من 1998/1/1-10/31، موقع إلكتروني info.zakathouse.org.

1)- الزكاة والوقف أول ضمان اجتماعي في العالم:

2)- إن الزكاة تعد أول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي، لا يعتمد على الصدقات الفردية التطوعية، بل يقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة، مساعدات غايتها تحقيق الكفاية لكل محتاج، الكفاية في المطعم والملبس والمسكن وسائر حاجات الحياة، ولم يكن ذلك خاص بالمسلمين وحدهم، بل شمل من يعيش في ظل دولتهم من اليهود والنصارى.

3)- فهذا هو الضمان الاجتماعي الذي لم تفكر فيه الدول الغربية إلا منذ وقت قريب، رغم ذلك لم تصل به إلى مستوى الشمول الذي ضمنه الإسلام لكل محتاج، كما لم تفكر فيه إخلاصا لله، ولا رحمة الضعفاء، ولكن دفعتها إليه الثورات، وموجات المذاهب الشيوعية الاشتراكية، كما دفعتها إليه الحرب العالمية الثانية.

4)- وكان أول مظهر رسمي للضمان الاجتماعي سنة 1941، بعد ميثاق الأطلسي، حيث اتفقت كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على وجوب الضمان الاجتماعي للأفراد[35]، ورغم أن الإسلام سبق الغرب بقرون عديدة في إقامة ضمان اجتماعي يفرضه الدين وتنظمه الدولة، وأقام من أجله الحروب لضمان حقوق الفقراء[36]، إلا أن بعض الكاتبين أرجعوا فضل الضمان الاجتماعي لأوروبا، وهذا ن أثر الجهل بتاريخ الإسلام وحقيقة فريضة الزكاة التي هي حقوق ثابت وفريضة من الله بالنسبة للمحتاجين، وهي ضريبة إلزامية مقررة بالنسبة للدافعين تميز عن الضريبة الوضعية بخلودها وثباتها[37].

5)- على ضوء ما سبق يمكن اعتبار الزكاة الحل الأمثل لمشكلة توزيع الدخول والثروات، فهي تلعب دورا بارزا في إعادة توزيع الدخل والثروة، مما يضفي على النظام الاقتصادي والاجتماعي عدالة طالما كانت تنشدها الأنظمة الاقتصادية الوضعية، كما أنها تؤثر بالإيجاب على كافة المتغيرات الاقتصادية حيث تزيد الطلب الاستهلاكي والاستثماري مما يزيد من حجم الإنتاج الكلي والدخل الوطني.

6)- كما أنها أداة من أدوات السياسة النقدية تستطيع الدولة بها الحد من ظاهرتي التضخم والانكماش، إلى جانب أنها وسيلة لتحفيز التجارة الخارجية برفع قيمة الصادرات وخفض قيمة الواردات، فهي أداة للسياسة الاقتصادية تستطيع الدولة استعمالها في توجيه النشاط الاقتصادي[38].

كخلاصة يمكن القول بأن الزّكاة والوقف نظامين لهما من المرونة ما يجعله يستوعب مستجدات العصر ومتطلباته. حيث أن لهما القدرة على التكيف مع التقدم الذي يعرفه العالم اليوم واحتواء جميع تقلباته، مما يجعل ، مثلا، من إلزّكاة أداة هامة من الأدوات الاقتصادية تستعملها الدولة لإحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. وكذلك، قد أثبتت الزّكاة أنها أداة هامة لإعادة توزيع الدخول والثروات وتحقيق التوزيع العادل للدّخول؛ التوزيع الذي يحقق حد الكفاية لكل فرد في المجتمع، بحيث يصبح فردا فاعلا في المجتمع مساهما كغيره من الأفراد في تنمية النشاط الاقتصادي.وكما يجب الإشارة إلى أن الزّكاة بدأت تستعيد مكانها في المجتمع كأداة تكافل اجتماعي، وكمتغيرة اقتصادية لها وزنها في الاقتصاد الكلي، وذلك بعد تفطن العديد من الدول العربية والإسلامية إلى ضرورة إحياء هذه الشّعيرة بشكل مؤسساتي منظم عساها أن تقضي على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي عجزت الأدوات الوضعية عن حلّها. وقد تحقق فعلا، في بعض الدول العربية كالسودان التي أصبحت فيه الزّكاة من أهم أدوات التوازن الاقتصادي لهذا البلد وأصبح للسودان تجربة رائدة في مجال التطبيق العملي للزّكاة. ومن جهة أخرى، يجب الإشارة إلى أن الجزائر، كغيرها من الدول العربية والإسلامية، أدخلت الزّكاة كمتغيرة جديدة من خلال إنشائها صندوق الزّكاة. فهذا

---

[35])يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، نقلا عن صادق مهدي، الضمان الاجتماعي، ص 98.

[36] حروب الردة التي قادها الخليفة أبو بكر الصديق ضد من امتنعوا عن دفع الزكاة.

[37] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص. 99.

[38] مندر قحف، بحث حول دور الزكاة الاقتصادي، في سلسلة بحوث، المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي، المعاصر المقامة في السودان، مرجع إلكترونيه info.zakathouse.org.kw

الأخير الذي ورغم تجربته الفتية، إلا أنه ينمو بخطى متسارعة من خلال التطور الذي عرفته الحصيلة عامي 2005 و2006، وعدد المستفيدين من إعاناته وهو ما يؤهله لأن يكون النموذج الأول لمحاربة الفقر في الجزائر.

4. الخـــاتمة

ظهر الاقتصاد التضامني بمفهومه الغربي المعاصر تدريجيا، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، كتعبير عن الرغبة في العودة إلى واحد من المبادئ المؤسسة للاقتصاد الاجتماعي: التضامن، وقد وجد صدى في سياق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجها وما زال النظام الرأسمالي ينتجها. وفي هذا الإطار، يستند الاقتصاد التضامني إلى الرغبة في وضع الإنسان في صلب العملية الاقتصادية والإنتاجية، من خلال تفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة؛ وهو يعمل من داخل مفاهيم ثقافية واجتماعية مغايرة للمنظومة الاقتصادية التقليدية القائمة على ثقافة "السوق ذو التنظيم الذاتي"، حيث يهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية، وتفعيل أنظمة إنتاجية جماعية تعاونية، كمبادئ بديلة عن أو "المصححة الموازية" للمقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الأنانية والتنافسية ومراكمة الرأسمال. يعتمد الاقتصاد التضامني كحقل (نظري، عملي) في تأدية وظيفته "المجتمعية"، على بعض الآليات التي تُتيحها المنافذ المتوفرة ضمن التفاعلات الاجتماعية الكونية الشائعة في عالمنا اليوم، كالسياسات العامة، والأسواق، والتكنولوجيا، والخبرات العالمية العابرة للحدود، وما يقوم به المواطنون العاديون سواء فرادى أو جماعة. ومع أن هذه الآليات منفصلة عن بعضها، إلا أنها تؤثر على بعضها البعض تأثيرا كبيرا. وتتيح فرص عالية تمكن من تخفيف اللامساواة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. وبالتحديد، فإن حقل الاقتصاد التضامني يشمل بالإضافة إلى المبادرات المجتمعية (فردية أو جماعية)، كلا من الجهود الرسمية التي تبذل بحافز المسئولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة، وكذا أي شراكة بين الفضاء العام (الدولة) والفضاء الخاص (فرد أو منظمة) لا تهدف إلى الربح، بل هي بحافز المسئولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة. وهو يهدف إلى سد حاجة الفقير وتوفير العمل للعاطل وتوزيع أكثر عدالة للدخول عبر آليات عديدة عن طريق سياسات رسمية ومبادرات فردية، هذه الأهداف تعتبر أساسا للتنمية الاجتماعية. وهي في نفس الوقت أهداف اقتصادية. إن إمكانيات الاقتصاد التضامني يمكنها المساهمة بشكل فعال في التنمية الاجتماعية، إذ أنها تتيح مجموعة كبيرة من أشكال التعاون والتضامن والتعاضد على كافة المستويات وبمختلف الوضعيات تمكن من سد الكثير من حاجيات المجتمعات وتقليص العديد من الفوارق، والشواهد التجريبية كثيرة على ذلك شمالا وجنوبا، شرقا وغربا. وتشكل تنظيمات الاقتصاد التضامني "مثلثا عمليا وعلميا" يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان. مما يؤكد على ضرورة دعم الاقتصاد التضامني بجميع آلياته وأشكاله وبكل الطرق سواء تلك المتعلقة بالدعم المادي والقانوني والإداري...إلخ. ونتيجة لدور البيئة الاجتماعية في تحديد الآليات التي تحقق التنمية بمختلف مستوياتها، يتبين أن التغيير الاجتماعي ليس قرارا إداريا، وإنما يحدث عن طريق تراكمات متعددة ومحددة، وبالتالي فمعظم الأخطاء تنبع من المقاربة، التي تتجلي في انتهاج حلول بدون الرجوع إلى التكوينات الاجتماعية، أو تعميم حل أو نهج معين على كل المجتمعات ومختلف طبقاتها، وفي الريف تماما كما في الحضر، وفي دول الجنوب كما في دول الشمال...بدون مراعاة الفوارق الاجتماعية وخصوصا الفوارق في قدرة المجتمعات على الاستفادة من الفرص. ومنه،يعتبر الاقتصاد التضامني فرصة لتجنيد كل الطاقات الاجتماعية من خلال آلياته المختلفة واهتماماته المتعددة من أجل التقدم الاجتماعي وإحداث التغيير إلى الأفضل مع مراعاة الخصوصيات . التنمية الاجتماعية تؤدي دورا مزدوجا اجتماعي واقتصادي، حيث أنها في المدى البعيد تصب في هدف تحقيق أمثل استثمار متاح للموارد، منطلقة في ذلك من تأهيل وتكوين القدرات البشرية لدى أفراد المجتمع. وتؤكد أغلبية المنظمات الدولية وقدر لا بأس به من الأبحاث العلمية والتجارب العالمية على الدور المحوري للاستثمار البشري عن طريق التعليم والصحة كمتطلبات أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية . وتثبت تجربة النمور الآسيوية أن نهضتها لم تقم على أساس المواد الخام والثروات الطبيعية كأساس لإحداث التنمية الاقتصادية، بل كانت–وما تزال–العناية بالإنسان وتنمية الثروة البشرية وإتاحة الفرص للعامل البشري للإبداع والمشاركة النوعية سر نجاح هذه الدول، ولا مبالغة في القول: إن العنصر الأساسي والركن الرئيسي في هذه الانطلاقة الاقتصادية هو العناية الفائقة بالتعليم أولا والتدريب ثانيا. بالإضافة للتعليم تعتبر الصحة أولوية في سلم التنمية

الاجتماعية، نتيجة للدور الذي تلعبه في حياة الفرد، فالفرد الذي يتمتع بصحة جيدة هو الأكثر قدرة على الفعالية في المجتمع بما في ذلك القدرة على الإنتاج. تتعدد مبادرات الأمم المتحدة الرامية لتحقيق التنمية، وتتطور وتحاول تشخيص الوقائع، وتضع في أحايين كثير يدها على الخلل، لكن يبقى الواقع التطبيقي بعيد كل البعد عن انعكاس الجهود النظرية، فالعالم حتى الآن عاجز عن تحقيق أهداف الألفية الإنمائية المتواضعة، واللامساواة تتعمق، ويعيش العالم في جو من انعدام الأمن، كما أن الجوع مازال يموت ضحيته الكثير من سكان الكوكب. لجأت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى سد الذرائع أمام المرونة التي أبداها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بإقرار مبدئي التدرج والقدرة للتحلل من الالتزامات الواردة في العهد[39]؛ بشأن طبيعة التزام الدول الأطراف أنه يقع على عاتق هذه الدول التزام لعام 1990 فأوردت في التعليق رقم أساسي بضمان الوفاء–على أقل تقدير–بالالتزامات الأساسية الدنيا لكل حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد، وبدون هذا الالتزام الأساسي يصبح العهد–في رأي اللجنة–مجردا إلى حد كبير من مقوماته الرئيسية. ومن الواضح أن المثالية في الطرح النظري لا تنعكس في التطبيق مما يفاقم من أوضاع الفقراء ويقف حاجز أمام تحقيق التنمية الاجتماعية في عالم اليوم. الهدف الأساسي للسياسة الاجتماعية هو كبح الفقر والإقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية، وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الجغرافية والعرقية[40]. لا تصل فوائد النمو الاقتصادي إلى الجميع تلقائيا، كما أن السياسات الاجتماعية غير المناسبة قد تعرقل النمو على الأمدين المتوسط والطويل، ويتم تبرير السياسات الاجتماعية ليس فقط من وجهة نظر إنسانية، بل أيضا لأنها حاجة اقتصادية وسياسية من أجل النمو والاستقرار السياسي المستقبلي، للحفاظ على دعم المواطنين لحكوماتهم على الأقل. يعتبر ضعف الدولة اليوم واقعا خصوصا في الدول النامية، فمؤلفا كتاب "فخ العولمة" وبعد سرد أحداث كبيرة واقعية تثبت فشل الدولة، لخصا الوضع في "إن قائمة فشل الدولة في التعامل مع فوضوية السوق العالمية تكاد تكون بلانهاية. إذ شيئا فشيئا تفقد الحكومات في أرجاء المعمورة قدرتها على أخذ زمام المبادرة في توجيه تطور أممها. فعلى كل الأصعدة يتضح للعيان الخطأ السائد في نظام التكامل العالمي: فمع تدفق السلع ورأس المال قد أتخذا أبعادا عالمية، إلا أن التوجيه والرقابة ظلتا مهمة وطنية. لقد صار الاقتصاد هو المهيمن على السياسة ويبدو جليا إخفاق الجهود الاجتماعية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة، لكونها لم تتجاوز تقديم الخدمات والرفاهية المحدودة، إذ كانت السياسات تتركز على تنشيط "النمو الاقتصادي" الذي كان ينتظر منه أن تكون آثاره إيجابية على المؤشرات الاجتماعية، لذا كانت السياسات الاجتماعية ثانوية وتمويلها أقل، وكانت نتيجة ذلك تفاقم التوتر والاستياء الاجتماعي. إن عجلة العولمة لا يمكن أن تستمر في الاندفاع، دون وجود ما يسمى بـ "التكافل الاجتماعي" الذي ترعاه الدولة. ووجود نظام حكومي يرعى هذا التكافل، هو الضمانة الأكيدة لاستمرار التأييد الواسع الذي لا يزال يمنحه المواطنون في البلدان الصناعية لنظام السوق. مما يؤكد ضرورة العمل الجماعي للحد من المخاطر الناجمة عن تقصير المؤسسات الوطنية أو القصور في مقومات الحكم العالمي. (حسب تقرير التنمية البشرية (2013)[41].

التوصيات :

1)– تقييم ومراجعة الإطار القانوني والتوجه نحو النهوض بحقوق الفئات الفقيرة وحمايتها؛

2)– تنمية البنى الأساسية بصورة أكثر تمركزا وإنصافا بما يتيح للمناطق الريفية أن تستفيد منها؛

3)–دعم التنسيق بين مختلف الفاعلين الذين يتدخلون في العمل الاجتماعي؛

4)– تحسين قدرات المصالح المركزية في مجال العمل الاجتماعي.

المراجع

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة،ط.2 2001

(39) طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، جامعة حلوان، 2001، ص.136.

40 محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999، ص.126

41 محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999. ص.127

2. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع 2011-

3. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، مجموعة من المترجمين، المشروع القومي،ط.2، 2011

4. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس، الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2000.

5. الطالب اخيار ولد مامينا، الشيخ ماء العينين، علماء وأمراء في مواجهة الاستعمار الأوربي، منشورات ، مؤسسة أمربيه ربه لإحياء التراث، الرباط، الطبعة الأولى المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب 2007

6. طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية الجامعي، جامعة حلوان، 2001.

7. عبد الغفار شكر. نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، القاهرة، المركز العربي للمصادر 27 .2004 والمعلومات حول العنف ضد المرأة-آمال .

8. عبد القادر تومي، الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011-

9. فلي، حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام)، عالم الكتب الحديث، عمان، ط.1،2008

10. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،السعودية، بحث رقم 36، 2003.

11. فولفجانج ساكس، قاموس التنمية: دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة، ترجمة أحمد محمود، القاهرة، المرك،38، 2009

12. كارل بولانيي، التحول الكبير الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى يناير2009.

13. محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2009

14. مركز الميزان لحقوق الإنسان، مجموعة التعليقات المتعلقة بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، غزة، 2005.

15. هشام محمد الاقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب ،الجامعة، الإسكندرية، 2010 .

16. بوحنية قوي، المجتمع المدني في ليبيا وموريتانيا: عندما تزحف القبيلة على السياسة والبداوة على السلطة ،أبريل القانونية! الجزء الثالث، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.

17. صندوق النقد الدولي، دراسات حالة حول إصلاح و دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات، يناير 2013.

18. الاسكوا، السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، التحديات في منطقة الإسكوا، المجلد 78،،8، العدد 2 2009.

19. جيرالدماير وروبرت بولدوين، التنمية اقتصادية، بيروت: مكتبة لبنان،1965 .

20. سعد حسني فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1995 .

21. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية: دار الجامعية،2002-2003

22. عمر ومحي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، بيروت: دار النهضة العربية،1972.

23. فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية ،الأردن : عالم الكتب الحديث،ط3، 2006.

24. فليح حسن خليف ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ،الاردن:عالم الكتب الحديث ،ط1،2006.

25. كاظم حبيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، الجزائر : ألغرابي،ط1،1980.

26. كامل بكري، التنمية الاقتصادية ،بيروت:الدار الجامعية،1988.

27. محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، د.م.ن: المكتب الجامعي الحديث،2007 .

28. محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1،2009.

29. محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999.

30. كمال رزيق، إرساء مؤسسة لزّكاة بالجزائر،دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2000.

31. سوامس رضوان، أ.لعيوني زوبير، مداخلة بعنوان "مؤسسة الزّكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال"، الملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزّكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة.

32. حمدي محمد، مداخلة بعنوان "مدى إمكانية استثمار أموال الزّكاة"، الملتقي الدولي الأول حول مؤسسات الزّكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة.- 2012.

33. بوعلام بن جيلالي" :دور الزكاة و الأوقاف في التنمية البشرية ."بحث مقدم في إطار الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، جامعة ورقلة 09 و10 مارس.2004